التعليم المحاسبي كأداة لتفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية – دراسة حالة الجامعة الجزائرية-

أ.قادري عبد القادر
جامعة مستغانم

الملخص:
إن للتعليم العالي دور فعال في الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني (PCN)وتطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)في المؤسسات الإقتصادية باعتبار أن الجامعة الجزائرية تعتبر ورشة لعقد المؤتمرات والبحث العلمي والتكوين العالي للكفاءات في مجال المحاسبة و المعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي.(SCF)
الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، محاسبة، مراجعة، مؤسسة اقتصادية، تعليم محاسبي، معارف، مهارات، كفاءات.
Abstract: higher education Has an active role in the transition from (PCN) and the application of (SCF) in economic institutions as the University of Algiers is a workshop for conferences, scientific research and higher composition of competencies in the field of accounting and (SCF) .
Key words: financial accounting system, accounting, audit, economic institution, accounting education, knowledge, skills, competencies.

مقدمة:
قامت الجزائر منذ 2007 بتبني نظام جديد للمحاسبة المالية ألا وهو النظام المحاسبي المالي(SCF)الذي أصبح ساري التطبيق في جميع المؤسسات الإقتصادية المعنية منذ 2010، وهذا الإجراء الإصلاحي في مجال المحاسبة كان له عدة أهداف من أهمها المساهمة في توحيد المحاسبة في الجزائر مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية الذي تتبناه معظم الدول المتقدمة كالإتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أهم الشركاء الإقتصاديين للجزائر، حيث يعتبر تبني معايير المحاسبة الدولية من العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لما له من آثار إيجابية على الدول المستضيفة وخاصة النامية منها، من خلال ما سبق كان لزاما على الجامعة الجزائرية أن تواكب هذه الإصلاحات من خلال تبني برامج تعليمية تتوافق مع المتغيرات البيئية التي تحيط بها، كون أن الجامعة تعتبر الممون الرئيسي بالكفاءات المؤهلة لتطبيق هذا النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الإقتصادية، حيث يعتبر التعليم المحاسبي من أهم المجالات التعليمية التي تتبناها الجامعة الجزائرية سواء في نظام التعليم الكلاسيكي أو مع تبني نظام الليسانس – ماستر- دكتوراه كنظام تعليم جديد، حيث يتاح للطالب أن يتلقى المعارف والمهارات الأساسية التي تساعده في ممارسة مهنة المحاسبة التي تعتبر من أهم احتياجات سوق العمل .
ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو التصور المقترح لنموذج التعليم المحاسبي المناسب الذي يمكن أن يستخدم في تكوين كفاءات جامعية قادرة على المساهمة في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر؟
أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في أن المعايير المحاسبية الدولية التي تعتبر المكون الرئيسي للنظام المحاسبي المالي تعتمد على ضرورة تلقين تعليم نظري هام نظرا لما تحتويه من مفاهيم

وتعليمات وتوجيهات وشروحات معمقة لا يمكن أن يتلقاها المتكون إلا من خلال التكوين الجامعي.

أهداف البحث: تتمثل في:

- تسليط الضوء على نظام التعليم الجامعي الذي تعتمده الجامعة الجزائرية في معظم المجالات المعرفية.
- استعراض نظام التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية وأهم خصائصه.
- محاولة اقتراح نموذج للتعليم المحاسبي على ضوء توجيهات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومتطلبات سوق العمل في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي.

و للإجابة على إشكالية البحث السابقة الذكر تقرر تناول البحث من خلال المحورين التاليين:

- استعراض منهج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية خلال مرحلة الليسانس
- منهج دراسي مقترح للتعليم المحاسبي في مرحلة الليسانس- بالتطبيق على تخصص المحاسبة والمراجعة-

أولا: استعراض منهج التعليم المحاسبي في الجامعة الجزائرية خلال مرحلة الليسانس

مع إصلاح منهج التعليم الجامعي في الجزائر من خلال تبني نظام ل م د، أصبحت معظم مناهج التعليم في الجامعة الجزائرية تخضع لمتطلبات هذا النظام، ومن بين تلك المناهج، منهج التعليم المحاسبي هذا الأخير خضع لعدة إصلاحات في إطار نظام ل م د نفسه، حيث ترك إعداد مناهج التعليم المحاسبي عند تبني نظام ل م د لمبادرة هيئة التدريس من خلال تقديم عروض تكوين في تخصصات يقترحونها، إلا أن هذه الآلية خلقت بعض المشاكل كإختلاف محتوى نفس التخصص من جامعة إلى أخرى مما يؤدي إلى اختلاف في تقييم الكفاءات المتخرجة فربما قد ينجح طالب في تخصص معين في جامعة معينة إلا أنه يمكن أن يرسب في نفس التخصص في جامعة أخرى نظرا لإختلاف المحتوى التعليمي، كما أن صعوبة معادلة المقاييس إذا ما أراد طالب اختيار تخصص متاح في جامعة أخرى وهذا ناتج عن أن المقاييس التي تحصل عليها في جامعته الأصلية تختلف بشكل جوهري عن المقاييس التي درست من أجل الوصول إلى التخصص المحدد في الجامعة التي يريد التوجه إليها.

إن المشاكل السابقة وغيرها دفعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تشكيل لجان متخصصة من أجل توحيد مناهج التعليم بشكل عام في جميع الجامعات الجزائرية ومن بينها التعليم المحاسبي، حيث يمس هذا التوحيد بشكل أساسي مرحلة التعليم المشترك ومرحلة التفرع، كما يمس مرحلة التخصص في قائمة التخصصات المعتمدة وكذا محتوى موادها التعليمية الأساسية، إن اللجان السابقة التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي انتهت من أعمالها وأعتمدت نتائجها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي حيث أصبحت سارية التطبيق كما يلي:

1. مرحلة التعليم المشترك:

يندرج التعليم المشترك للتعليم المحاسبي ضمن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ويتضمن سداسيين متتاليين واللذان بدورهما يكونان السنة الأكاديمية الأولى في ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

حيث يتلقى الطالب في مرحلة التعليم المشترك نسبة ضئيلة من المواد المتخصصة حيث نرصد فقط مقياس المحاسبة العامة سواء في السداسي الأول أو الثاني وهذا ربما يعتبر كافي لكي يكون الطالب فكرة عن ميدان التعليم المحاسبي ويمكن أن يساعده في اختيار هذا الأخير من ضمن التخصصات التي تندرج ضمن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بالإضافة إلى

ما سبق فإن مرحلة التعليم المشترك تتضمن مقاييس من تخصصات أخرى إضافة إلى مقاييس ليس لها علاقة بميدان العلوم الإقتصادية مثل القانون و علم الإجتماع، وهذا يدل على أن الجامعة الجزائرية تحاول الإقتراب من معايير التعليم المحاسبي الدولية المطبقة في الدول المتقدمة والتي توصي بأن المواد التعليمية العامة يجب أن لا تقل نسبتها عن 50% من مجموع مواد التعليم المحاسبي.

2. مرحلة التفرع:

إن التخصصات النهائية للتعليم المحاسبي تتفرع عن فرع أولي من ضمن الفروع المنبثقة عن ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ألا وهو علوم المالية والمحاسبة، وتتضمن مرحلة التفرع أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الأكاديمية الثانية تحت فرع علوم المالية والمحاسبة.

وما يميز هذه المرحلة عن سابقتها هو زيادة نسبة المواد المتخصصة في المنهج التعليمي، وتتوزع هذه المواد بين التخصصات المتعلقة بالمحاسبة مثل مقياس المحاسبة التحليلية و مقياس المعايير المحاسبية الدولية، وكذا التخصصات المتعلقة بالمالية مثل مقياس مالية المؤسسة ومقياس المالية العامة، وهذا يدل على أن هذه المرحلة سوف تمكن الطالب من اكتشاف أكثر لمختلف العروض التي سوف يختار من بينها في مرحلة التخصص، كما أن هذه المواد التعليمية التي يتلقاها الطالب في هذه المرحلة سوف تساعده بناء قدراتها الفكرية سواء توجه إلى تخصصات متعلقة بالمالية أو المحاسبة، وذلك نظرا للإرتباط القوي بين كل من العلوم المالية والعلوم المحاسبية حيث أصبح كل منهما يعتمد على الآخر بشكل كبير.

3. مرحلة التعليم المحاسبي المتخصص

عند تجاوز الطالب للمرحلة السابقة بنجاح، يجد أمامه عدة تخصصات مقترحة لتلقي تعليم محاسبي متخصص في مجال من بين التخصصات المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ممثلة في اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.

وتتضمن هذه المرحلة أيضا سداسيين متتاليين يشكلان السنة الأكاديمية الثالثة والأخيرة في مرحلة الليسانس، كما عمدت اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى توحيد المواد الأساسية للتخصصات السابقة، بينما تركت المواد المنهجية، المواد الإستكشافية والمواد الأفقية لإقتراحات هيئات التدريس في الجامعات التي تريد فتح أي تخصص من بين التخصصات المعتمدة من قبل اللجنة، على أن تقدم تلك الإقتراحات في شكل عروض تكوين لتخضع للفحص والتقييم من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وفي حال قبولها تمنح الإعتماد من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وما يميز وحدات التعليم الأساسية في مرحلة التخصص أنها تختلف عن المراحل التي سبقتها سواء مرحلة التعليم المشترك أو مرحلة التفرع، كون أنها تتضمن فقط المواد المتعلقة بالتخصص، لأن التخصصات المعتمدة كان الهدف الأساسي من وراء اعتمادها هو تلبية احتياجات سوق الشغل، وبالتالي كان لا بد أن يخضع الطالب في مرحلة التخصص إلى مواد تعليمية متخصصة لتأهيله من ممارسة مهنة معينة، حيث يسعى تخصص المحاسبة والمراجعة من خلال المواد التعليمية التي يتضمنها إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات اللازمة التي تؤهله لممارسة مهنة المحاسبة والمراجعة.

ثانيا: منهج دراسي مقترح للتعليم المحاسبي في مرحلة الليسانس- بالتطبيق على تخصص المحاسبة والمراجعة-

يعتبر المنهج المقترح استكمال للمواد التعليمية الأساسية في تخصص المحاسبة والمراجعة و المعتمدة من قبل اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، وبالتالي فإن السداسيين الخامس والسادس من مرحلة الليسانس هما المعنيين فقط بالاقتراح نظرا لأن باقي السداسيات الأربعة السابقة تم توحيد محتواها من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأسباب تم ذكرها، وفيما يأتي الجدولين 01 و02 يمثلان نموذج المنهج المحاسبي المقترح لمرحلة الليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة.

الجدول رقم(01): نموذج المنهج المحاسبي المقترح للسداسي الخامس لمرحلة الليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي		المعامل		الأرصدة		
نوع التقييم								
16-14أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة		أعمال تطبيقية		أعمال أخرى		
	متواصل	إمتحان						
وحدات التعليم الأساسية								
محاسبة الشركات	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X
محاسبة مالية معمقة 1	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X
معايير المراجعة الدولية	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X
وحدات التعليم المنهجية								
مراجعة ورقابة داخلية	75	1.5	1.5	2	2	3	X	X
أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة	75	1.5	1.5	2	1.5	2	3	X	X
محاسبة ومراجعة عمومية	75	1.5	1.5	2	2	2	3	X	X
وحدات التعليم الإسكتشافية								
إحصاء تطبيقي في المحاسبة والمراجعة	45	1.5	1.5	-	1.5	2	2	X	X
وحدة التعليم الأفقية								
منهجية إعداد الدراسة الميدانية في المحاسبة والمراجعة	22.5	1.5	-	1	1				X
مجموع السداسي 5	697.5	12	10.5-	24	15	30			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على

Le Ministre de L'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien, Offre de formation L.M.D. LICENCE ACADEMIQUE, p16.

الجدول رقم(02): نموذج المنهج المحاسبي المقترح للسداسي السادس لمرحلة الليسانس في تخصص المحاسبة والمراجعة

وحدة التعليم	الحجم الساعي السداسي	الحجم الساعي الأسبوعي			المعامل	الأرصدة			
نوع التقييم									
	14-16أسبوع	محاضرة	أعمال موجهة		أعمال تطبيقية		أعمال أخرى		
	متواصل	إمتحان							
وحدات التعليم الأساسية									
التسيير المالي	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X	
محاسبة مالية معمقة 2	135	1.5	1.5		6	2	6	X	X
مراجعة مالية	135	1.5	1.5	6	2	6	X	X	
وحدات التعليم المنهجية									
حوكمة الشركات	105	1.5	1.5	4	2	5	X	X	
تقرير تربص	90			6	1	4	X	X	
وحدات التعليم الإسكتشافية									
قانون تجاري معمق	45	1.5			1.5	1	2		X
وحدة التعليم الأفقية									
لغة أجنبية4	22.5	1.5		-	1	1	X		
مجموع السداسي5	667.5	07.5	07.5	-	29.5	11	30		

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على

Le Ministre de L'enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien, Offre de formation L.M.D. LICENCE ACADEMIQUE, p16.

نلاحظ من خلال الجدولين 01 و 02 أن المعاملات والأرصدة الخاصة بالمواد جاءت وفقا لتوجيهات اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية التي تنص على أن الحجم الساعي المقابل للرصيد، يحسب على أساس 20 إلى 25 ساعة من التكوين تقابل 1 رصيد، أما حساب المعامل(كل 1.30 سا = معامل 1)، كما نلاحظ أن الحجم الساعي الإجمالي للسداسي تم وضعه على أساس توجيهات اللجنة البيداغوجية بحيث يكون محصور بين 600 سا و 750 سا .

كما يمكن من خلال الجدولين السابقين أن نستخلص بعض المستحدثات الهامة في نظام ل م د مقارنة بالنظام الكلاسيكي في التعليم الجامعي كما يلي:

- وحدات التعليم: يتضمن التكوين في ل م د عموما أربعة أصناف من وحدات التعليم منسقة بصفة بيداغوجية منسجمة :
  - وحدات التعليم الأساسية: تتضمن المقاييس الضرورية.
  - وحدات التعليم المنهجية: تتضمن المقاييس المكملة للمواد الأساسية.
  - وحدات التعليم الإستكشافية: تتضمن المقاييس المساعدة كالإعلام الآلي والرياضيات، والقانون وعلم الإجتماع، ...وغيرها.
  - وحدات التعليم الأفقية: مقياس اللغة الأجنبية مثلا.
- الأرصدة :

وحدة التعليم والمادة أو المواد المكونة لها تقدر على شكل أرصدة، الرصيد يمثل عبىء من العمل(دروس، تربصات، مذكرة التخرج وعمل فردي) المطلوبة من الطالب حتى يبلغ أهداف وحدة التعليم أو المادة.

يتضمن كل سداسي 30 رصيدا، حيث أن شهادة الليسانس تطابق 180 رصيد، أما شهادة الماستر تطابق 120 رصيد، كما أن من خصائص الأرصدة أنها تكتسب بمجرد النجاح في وحدة التعليم أو مادة ذات العلاقة بها.

إضافة إلى ما سبق فإن الرصيد له دور في مساعدة الطالب على الانتقال من مرحلة إلى مرحلة أعلى منها في حال لم يتحصل على المعدل العام السنوي المناسب•(أي 20/10) وذلك كما يلي :

- يسمح للطالب بالانتقال من السنة الأولى إلى السنة الثانية ليسانس، إذا تحصل على ثلاثين(30) رصيدا على الأقل منها(3/1) على الأقل في سداسي و(3/2) في السداسي الأخير.
- يمكن السماح للطالب بالانتقال من السنة الثانية إلى السنة الثالثة ليسانس، إذا تحصل على تسعين(90) رصيدا على الأقل واكتسب الوحدات التعليمية الأساسية المطلوبة مسبقا لمواصلة الدراسات في التخصص.
- في كل الحالات، لا يمكن للطالب المسجل في الليسانس البقاء أكثر من خمس(05) سنوات، بينما يمكن السماح للطالب الذي تحصل على 120 رصيدا أو أكثر، بإعادة التسجيل لسنة إضافية، استثنائيا.

إضافة إلى ما سبق فإن هذا النموذج المقترح من خلال الجدولين 01 و 02 يهدف إلى تزويد الطالب بالمعرفة والمهارات والقيم والأخلاق المهنية من خلال المواد التعليمية التي يتضمنها، وفيما يلي توصيف لتلك المواد:

- محاسبة الشركات: تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بمفهوم الشركات التضامنية والمساهمة من حيث تكوينها ورأس مالها وتوزيعات الأرباح فيها والتعديلات التي تطرأ عليها، فضلا عن

تصفيتها والإجراءات المحاسبية المتعلقة بها.

- محاسبة مالية معمقة 1: تهدف هذه المادة إلى تمكين الطالب من إتقان محاسبة الأغلفة المتقدمة،

محاسبة الأوراق التجارية)التحصيل، الخصم، التظهير، .....إلخ(، محاسبة الأجور، محاسبة الضرائب المؤجلة، محاسبة عقود الإيجار التمويلية، العقود على المدى الطويل(عموميات، طريقة الإنجاز، طريقة التقدم)

- معايير المراجعة الدولية: تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بالمفهوم العام لمعايير المراجعة الدولية وعلاقته بالمحاسبة الدولية، معايير المراجعة العامة ومعايير العمل الميداني، معايير لإعداد التقارير وعرض للمعايير الدولية للمراجعة.

- مراجعة ورقابة داخلية:يتناول هذا المقياس التعريف بنظام الرقابة الداخلية ومكوناته الأساسية وحدوده، كما يتطرق هذا المقياس إلى إجراءات دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية قصد تحديد مخاطر التحريف الهام على مستوى القوائم المالية للمؤسسة، كما يتطرق في هذا المقياس إلى دور المدقق الداخلي.

- أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة: تكمن أهمية هذه المادة في إلمام الطالب بأهم الآداب و السلوكيات التي يجب أن يلتزم بها كل من المحاسب والمراجع من أجل تحقيق أهداف مهني المحاسبة والمراجعة، وتتضمن النزاهة، الموضوعية، الكفاءة المهنية والعناية الواجبة، السرية والسلوك المهني، كما تهدف هذه المادة إلى تعريف الطالب بأهم التهديدات التي تحد من إلتزامه بالمبادئ الأخلاقية والتعرف أيضا على أهم الأدوات المتاحة لمواجهتها.

- محاسبة ومراجعة عمومية: تستهدف هذه المادة التعريف بقواعد المحاسبة العمومية التي تطبق على مصالح الدولة والجماعات الإقليمية والمؤسسات والمرافق والهيئات العمومية باختلاف أنواعها، كما يتم التطرق إلى المراجعة العمومية التي تهدف إلى رقابة الأموال

العمومية من خلال التعرف على أهم الأجهزة المكلفة بالرقابة على الأموال العمومية في الجزائر، على رأسها مجلس المحاسبة و المفتشية العامة للمالية، وذلك من خلال التطرق إلى صلاحيتها وتنظيمها و كيفيات الرقابة التي تمارسها.

- إحصاء تطبيقي في المحاسبة والمراجعة :

تتطرق هذه المادة إلى تحليل السلاسل الزمنية، نموذج الإنحدار البسيط ونموذج الإنحدار المتعدد،اختيار العينات.

- منهجية إعداد الدراسة الميدانية في المحاسبة والمراجعة:تهدف هذه المادة إلى مراجعة ما تلقاه سابقا من أساسيات البحث العلمي ومناهجه من حيث خطوات البحث العلمي، وتحديد مشكلة البحث وأبعاده، وتصميم البحث، وطرائق جمع المعلومات وتصنيفها وترتيبها، وصياغة الفرضيات واختبارها واستخلاص النتائج، وعملية توثيق مراجع البحث العلمي، كما يتم تعريف الطالب بأهم أداوت جمع البيانات الميدانية(الإستبيان، المقابلة والملاحظة) وطرق تحليلها وأهم الإختبارات الإحصائية التي يمكن أن تطبق عليها، وفي نهاية دراسة هذه المادة ينبغي أن يكون لدى الطالب القدرة على العمل بمفرده في مجالات البحث العلمي وكتابة التقارير.

- التسيير المالي:تتضمن هذه المادة الموضوعات الآتية: مدخل للتسيير المالي، تحليل القوائم المالية)دراسة الميزانية، دراسة حسابات النتائج حسب الطبيعة وحسب الوظائف، جدول التدفقات النقدية، جدول تغيرات الأموال الخاصة(، دراسة التوازنات باستخدام المؤشرات والنسب المالية، التخطيط المالي من خلال عتبة المردودية واستخداماتها، الرافع المالي)الرافعة المالية والرافعة التشغيلية(، إدارة الأصول المتداولة) المخزون والإئتمان .)

- محاسبة مالية معمقة 2: تعد هذه المادة تتمة للمحاسبة المالية 1 وتتضمن الموضوعات الآتية :

محاسبة الأدوات المالية، عمليات نهاية السنة: محاسبة الإهتلاكات، المؤونات وتدني القيّم، المقاربة البنكية، تصحيح الأخطاء، الجرد المادي وأعمال التسوية المرتبطة به، تسوية التكاليف والإيرادات، الأحداث اللاحقة بعد الإقفال .

- مراجعة مالية: تتضمن هذه المادة ثلاث جوانب أساسية: الأهداف العامة للتدقيق المحاسبي والمالي، منهجية التدقيق المحاسبي والمالي، تقنيات التدقيق المحاسبي والمالي.

- حوكمة الشركات: تهدف هذا المادة إلى التعريف بحوكمة الشركات، شرح مبادئ الحوكمة بما في ذلك حقوق الملاك وواجباتهم، ودور أصحاب المصلحة في متطلبات الحوكمة والإفصاح والشفافية .

- تقرير تربص: تتناول هذه المادة الجانب العملي في المحاسبة، إذ يقوم الطالب بإعداد بحث يستعرض فيه أحد موضوعات المحاسبة المهمة وبإشراف أحد أساتذة القسم الذي ينتمي إليه، ثم يقدمه إلى إدارة القسم لمناقشته في نهاية الفصل الدراسي من قبل الأساتذة المتخصصين، كما يلزم الطالب بإرفاق البحث الذي أنجزه بتقرير حول التربص العملي الذي قام به في بيئة العمل ذات العلاقة بموضوع البحث الذي أنجزه.

- قانون تجاري معمق: تهدف هذه المادة إلى التعمق أكثر في الإطار القانوني الذي يحكم قواعد

سير مختلف الشركات التجارية في الجزائر من حيث النوع، التأسيس والإدارة والمراقبة.

- لغة أجنبية4: يتم تدريس الطالب هذه المادة منذ بداية التعليم المشترك، حيث تهدف هذه المادة في مرحلة التخصص إلى تعريف الطالب بالمبادئ والمفاهيم المحاسبية باللغة الانكليزية وعلى نحو مفصل حتى يتمكن من الإلمام بالمصطلحات المحاسبية باللغة الانكليزية .

الخاتمة :

يعتبر ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير من أهم الميادين التعليمية في الجامعة الجزائرية، كون أن هذا النوع من الميادين التعليمية يساهم بشكل كبير في تكوين مخرجات تشكل جزء هام من الكفاءات التي تمثل الدعامة الأساسية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث يتلقى المتكون في مرحلة الليسانس مجموعة من المعارف تتعلق بجميع جوانب الإقتصاد والتسيير والتجارة إضافة إلى جوانب معرفية أخرى مثل علم الإجتماع والقانون واللغات والمعلوماتية، حيث تعتبر المرحلة الأولى من الليسانس بمثابة القاعدة الأساسية التي تبني عليها جميع التخصصات الفرعية ومن أهمها تخصص المحاسبة، كون أن المتخرج الذي يحمل شهادة ليسانس في تخصص المحاسبة أو غيره من التخصصات يكون قادر على التكيف مع البيئة الإجتماعية والإقتصادية المحيطة بالمجال الذي تخصص فيه، ويستمر المتكون في المرحلة الثانية في اكتساب المعارف العامة المتعلقة بميدان العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير مع إحلال جزء منها بمواد متخصصة تمهيدا للمرحلة الأخيرة من الليسانس التي يتلقى فيها المتكون جزء هام من المعارف والدراسات والتربصات المتخصصة تمكنه من اكتساب مهارات عالية تواكب متطلبات ممارسة مهنة المحاسبة، وقد اقترحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر من خلال لجنة بيداغوجية مختصة عدة تخصصات معتمدة في مجال التعليم المحاسبي، من أهمها تخصص المحاسبة والمراجعة، ويهدف هذا التخصص إلى تكوين كفاءات قادرة على إعداد القوائم المالية لمختلف المؤسسات الإقتصادية وكذا مراجعتها وفقا لما جاء به النظام المحاسبي المالي من متطلبات، حيث تم وضع نموذج دراسي موحد بين كل الجامعات في ما عدا الوحدات الغير الأساسية في السداسيين الأخيرين من مرحلة الليسانس التي يمكن أن يساهم في استكمالها أعضاء هيئة التدريس من خلال اقتراحاتهم للمواد التعليمية التي يمكن أن تلقى للمتكونين في شكل عروض تكوين .

التوصيات:

- يوصى باستكمال المواد الأساسية للسداسي الخامس من مرحلة الليسانس تخصص محاسبة ومراجعة بالمواد التالية: مراجعة ورقابة داخلية، أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة، محاسبة ومراجعة عمومية، إحصاء تطبيقي في المحاسبة والمراجعة، منهجية إعداد الدراسة الميدانية في المحاسبة والمراجعة.
- بالإضافة إلى تقرير التربص يوصى باستكمال المواد الأساسية للسداسي السادس من مرحلة الليسانس تخصص محاسبة ومراجعة بالمواد التي تتناول الموضوعات التالية:حوكمة الشركات، قانون تجاري معمق، لغة أجنبية.
- ضرورة خضوع مناهج التعليم المحاسبي للتحديث المستمر لمواكبة المتغيرات البيئية المحيطة.
- رغم أن البرامج المحاسبية تشتمل على العديد من الأمور المحاسبية إلا أنها مازالت بحاجة إلى مواكبة التطورات المستمرة في تقنية المعلومات.
- إن تفعيل دور المؤسسة الإقتصادية في التعليم والتدريب المحاسبي من خلال الليسانس المهني، سوف يساهم بقدر أكبر في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسة الإقتصادية.

قائمة المراجع:

1. الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، تصور مقترح لتطبيق معايير التعلم المحاسبي ودورها في ضبط جودة مناهج المحاسبة في الجامعات السعودية، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،المجلد السابع العدد16، 2014.

.2 اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، توجيهات هامة .
.3 محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 11 و 12 جانفي 2015 بجامعة قسنطينة.
.4 محضر اجتماع اللجنة البيداغوجية الوطنية لميدان التكوين في العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 10 و 11 ديسمبر 2014 بجامعة عنابة.
.5 مقداد أحمد الجليلي، آلاء عبد الواحد ذنون، استخدام معايير التعليم الدولية للمحاسبين المهنيين في تطويرالمناهج المحاسبية لمرحلة البكالوريوس في العراق، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 99، مجلد 32، 2010.
.6 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية .القرار رقم 507، مؤرخ في15 جويلية 2014، الذي يحدد مدونة الفروع لميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية لنيل شهادة ليسانس والماستر .
.7 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية .القرار رقم 640، مؤرخ في 24 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم للسنة الثانية لنيل شهادة ليسانس في ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية فرع علوم مالية ومحاسبة.
.8 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية.القرار رقم 581، مؤرخ في 23 جويلية 2014، الذي يحدد برنامج التعليم القاعدي المشترك لشهادات ليسانس ميدان علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية .
.9 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، الدليل العلمي لتطبيق ومتابعة ل م د، الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2011.
.10 وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجزائرية، قرار رقم 712 مؤرخ في 03 نوفمبر 2011 يتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر.
11. Le Ministre de L’enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien . Arrêté n° 507 du 15 juil 2014. fixant la nomenclature des filières du domaine «Sciences économiques, de Sciences gestion et commerciales» En vue de l’obtention des diplômes de licence et de master.
Le Ministre de L’enseignement Supérieur et de la recherche Scientifique algérien, Offre de formation L.M.D. LICENCE ACADEMIQUE.

Obeikan.com